أسعار المواد الغذائية وإيجارات المساكن تزيد من حدة الظاهرة

«بيتك للأبحاث»: التضخم في السعودية عند 3.8 في المئة خلال مايو

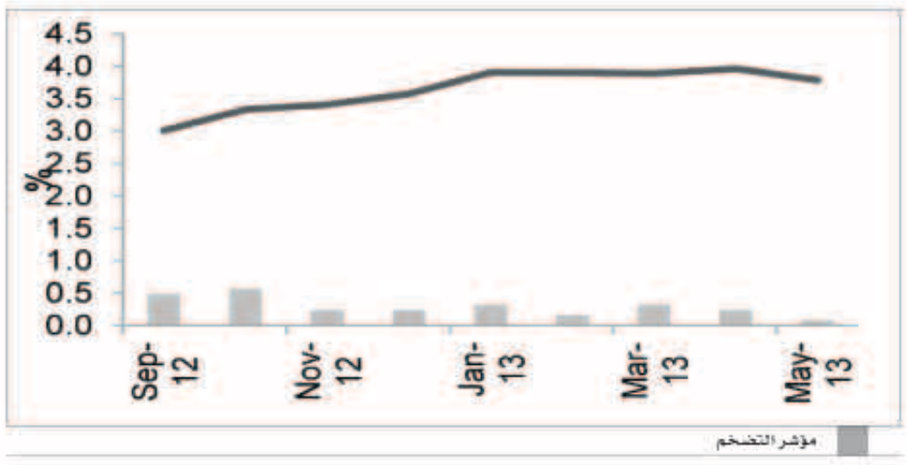

مؤشر التضخم

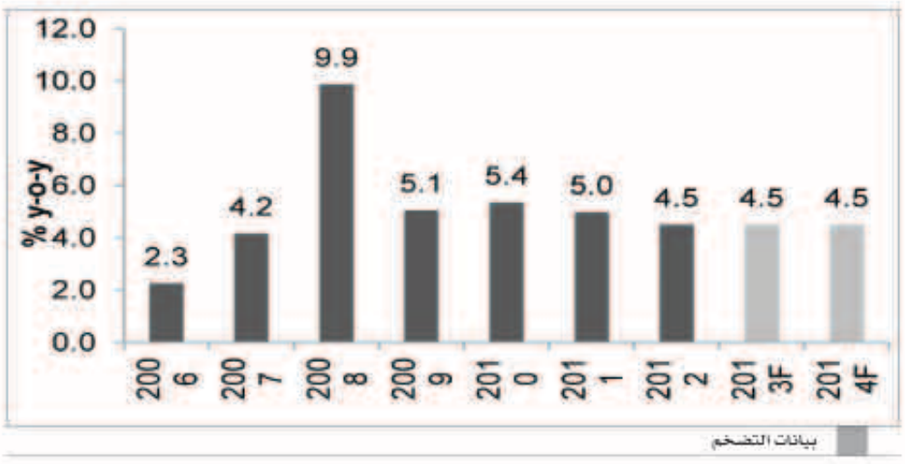

بيانات التضخم

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن الضغوط التضخمية في المملكة العربية السعودية مستقرة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013 لكنه توقع أن ترتفع تلك الضغوط خلال النصف الثاني من العام 2013 نظراً لمؤشرات تشير إلى حدوث المزيد من الارتفاع في أسعار الغذاء العالمية على خلفية النقص في محاصيل الذرة والحبوب والذي بدأت تشهده المملكة في ابريل ومايو 2013.

وتوقع تقرير «بيتك للأبحاث» أن تحافظ السياسة النقدية السعودية على استقرارها، وأن تظل ملائمة وتستمر في دفع الطلب المحلي، حيث من المرجح أن يواصل الإقراض المصرفي نموه بوتيرة قوية.

واوضح التقرير أن مؤشر قياس تكاليف المعيشة، والذي يقيس معدل التضخم، سجل زيادة بنسبة 3.8 في المئة على أساس سنوي في مايو 2013. وهي أقل وتيرة له في خمسة أشهر، انخفاضاً من نسبة الـ 4 في المئة على أساس سنوي المسجلة في ابريل 2013 وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء. وقد انخفضت الأسعار الرئيسة مدفوعة بانخفاض الزيادة في أسعار قطاعات النقل والملابس والأحذية والمطاعم والفنادق. إلا أن هذا الانخفاض في معدل زيادة الأسعار تمت مقاصته بفعل الزيادة الهامشية في أسعار الأغذية والمشروبات والإسكان والمرافق العامة، وهما أكبر قطاعين في مؤشر سلة قياس تكاليف المعيشة حيث يمثلان 21.7 في المئة و 20.5 في المئة من السلة. وبالنسبة للأساس الشهري، تبدو الضغوط التضخمية في المملكة متضائلة نظراً لتباطؤ معدل التضخم بنسبة 0.1 في المئة على أساس شهري في مايو 2013، وهو ابطأ معدل في 16 شهراً، في أعقاب زيادة قدرها 0.2 في المئة على أساس شهري في ابريل 2013.

ارتفاع اسعار النقل تباطأ إلى 205 في الـئة على أساس سنوي

التضخم الأساسي، السبب الرئيسي للضغط النزولي

في الواقع، يرجع سبب انخفاض إجمالي التضخم بصورة أساسية إلى انخفاض معدل التضخم الأساسي «باستثناء قطاع الأغذية والخدمات ذات الصلة بقطاع الإسكان» في الوقت الذي زادت فيه مساهمة تضخم الإيجارات وأسعار المواد الغذائية. وتراجع معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي إلى 2.6 في المئة في مايو 2013 من 3.4 في المئة على أساس سنوي في الشهر السابق. وجاء انخفاض الأسعار الأساسية مدفوعا من قبل انخفاض الأسعار عبر مختلف القطاعات الرئيسية وبالتحديد قطاعات الملابس والأحذية والنقل والأثاث المنزلي والوسائل الترفيهية والثقافية والمطاعم والفنادق والتي تمثل جميعها نسبة 58 في المئة من التضخم المؤقت.

وتباطأ ارتفاع اسعار النقل والتي تشكل 10.4 في المئة من سلة قياس تكاليف المعيشة إلى 2.5 في المئة على أساس سنوي « انخفاض بمعدل 0.6 في المئة على أساس شهري» في مايو 2013 من 5.6 في المئة على أساس سنوي «انخفاض بنسبة 0.5 في المئة على أساس شهري» في ابريل 2013 نظراً لزيادة أسعار السيارات فقط بنسبة 1 في المئة على أساس سنوي خلال شهر مايو 2013 من 7 في المئة على أساس سنوي المسجلة في الشهر السابق. ومما زاد من تراجع معدل التضخم في أسعار النقل ذلك الانخفاض الحاد في أسعار تذاكر الطيران، والتي تراجعت لتسجل 19.3 في المئة في مايو من 27.5 في المئة في الشهر السابق نتيجة لعوامل موسمية قبل شهر رمضان المبارك.

واستمر التضخم في قطاع الملابس والأحذية «والذي يساهم بنسبة 8.4 في المئة من سلة مؤشر تكاليف المستهلك» في الاعتدال ليصل إلى 3 في المئة على أساس سنوي «بانخفاض بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري» في مايو من 3.3 في المئة على أساس سنوي «انخفاض بنسبة 0.1 في المئة على أساس شهري» في ابريل 2013 حيث ارتفعت أسعار المواد الخام من الملبوسات بوتيرة أقل عند 4 في المئة مقارنة بمعدل 9 في المئة خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما استمرت أسعار قطاع الأحذية الفرعي في انخفاض حجم التضخم للشهر الرابع على التوالي عند 3.4 في المئة على اساس سنوي في مايو 2013 مقارنة بنسبة مرتفعة وهي 8.4 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013. فيما انخفض قطاع تأثيث المنازل «والذي يساهم بنسبة 9.1 في المئة من سلة مؤشر تكاليف المستهلك» بصورة طفيفة بنسبة 3.3 في المئة على أساس سنوي «دون تغير على الأساس الشهري» في مايو من نسبة الـ 3.6 في المئة على أساس سنوي «بزيادة 0.8 في المئة على أساس شهري» في ابريل 2013 على خلفية الانخفاض في تضخم أسعار الأثاث والمعدات المنزلية.

أسعار المواد الغذائية وإيجارات المساكن تزيد من حدة التضخم

وارتفعت أسعار قطاع الأغذية والمشروبات «أكبر مساهم في سلة مؤشر تكاليف المستهلك بنسبة 21.7 في المئة » بأسرع وتيرة لها في ستة أشهر لتصل إلى 6.4 في المئة على أساس سنوي في مايو 2013 من 6.2 في المئة على أساس سنوي المسجلة في ابريل 2013 حيث سجلت أسعار قطاعات فرعية مثل الخبز والحبوب واللحوم والدواجن والأسماك والأطعمة البحرية والزيوت والدهون ارتفاعاً في أسعار التضخم. وقد ذكرنا في تقريرنا عن التضخم في شهر مارس أن الخبز والحبوب قد تواجه ضغوطاً طفيفة تعمل على زيادة أسعارها خلال الأشهر المقبلة عقب ورود تقارير عن نقص في كميات الحبوب والدقيق في بعض مناطق المملكة. وقد تحقق هذا بالفعل حيث استمر القطاع في تسجيله لمستوى عال من التضخم بنسبة 9.2 في المئة في مايو مقارنة بنسبة 8.9 في المئة على أساس سنوي في ابريل.

وجاء الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية في السعودية خلال الأشهر الأخيرة على خلفية الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية، وذلك وفقا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية. وقد قفز المؤشر بنسبة 5.1 في المئة على أساس سنوي في مايو من 1.3 في المئة في ابريل بعد أن شهد انكماشا لمدة ثلاثة أشهر متتالية خلال الربع الأول من 2013 نتيجة لانخفاض أسعار الشحن ووجود فائض في انتاج بعض المواد وخاصة الأرز والسكر. وبالرغم من ذلك، وفي ظل التوقعات بأن يشهد السوق العالمي للمواد الغذائية المزيد من التوازن بين العرض والطلب خلال عام 2013 وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، فقد تكون أسعار المواد الغذائية مصدراً لاستمرار زيادة الضغط في الاتجاه التصاعدي على التضخم في المملكة.

وفي ذات الوقت، ارتفع أيضاً تضخم قطاع الإسكان والمرافق «والذي يساهم بنسبة 20.5 في المئة في سلة مؤشر تكاليف المستهلك» بصورة كبيرة ليصل إلى معدل 3.6 في المئة على أساس سنوي «بزيادة شهرية بنسبة 0.7 في المئة » في مايو من 3 في المئة خلال ابريل 2013. وقد ارتفعت إيجارات المساكن إلى 4.2 في المئة على أساس سنوي من 3.4 في المئة في ابريل 2013 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

ومن المتوقع أن يؤدي نقص المعروض من المساكن منخفضة التكاليف والذي كان سائدا لعدة سنوات في استمرار كون الإيجارات تمثل ضغوطا تصاعدية على إيجارات المساكن خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من التدابير الحكومية الأخيرة الرامية إلى تطوير مساكن منخفضة التكاليف، إلا أن محدودية الطلب على المساكن في المملكة سوف يحتاج سنوات للانتهاء منها حيث إن 60 في المئة من السكان يعيشون في مساكن مؤجرة بينما قام أقل من نسبة 4 في المئة بشراء منازل بموجب الرهن.

السياسة النقدية

ونتوقع أن تحافظ السياسة النقدية السعودية على استقرارها، كما يتوقع أن تتبع أسعار الفائدة وأسعار الصرف في السعودية تحركات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وحيث إنه من المستبعد أن يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة حتى عام 2015، فإننا نرجح أن تبقى مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» على سعر إعادة الشراء عند 2.00 في المئة وعلى سعر إعادة الشراء العكسي عند 0.25 في المئة لبقية عام 2013 ولعام 2014. وقد أبقت ساما على أسعار الفائدة دون تغيير منذ ديسمبر 2008 في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

السياسة النقدية السعودية تحافظ على استقرارها مع استمرار تحركات اسعار الفائدة

ونتوقع أن تظل الأوضاع النقدية المحلية في السعودية ملائمة وأن تستمر في دفع الطلب المحلي. وظلت السيولة قوية إلا أن الإقراض المصرفي في القطاع الخاص انخفض بصورة طفيفة ليصل إلى 15.9 في المئة على أساس سنوي في ابريل 2013 بعد أن بلغ ذروته في ديسمبر 2012 مسجلا 16.4 في المئة على أساس سنوي. ولكن في ظل محافظة نمو القروض الشخصية وقروض الشركات على صلابته فضلاً عن ازدهار أنشطة الأعمال على الصعيد المحلي، فمن المرجح أن يواصل الإقراض المصرفي نموه بوتيرة قوية. وفي الوقت نفسه، ظل نمو عرض النقود«ن 3» قوياً مسجلا نسبة 14.1 في المئة على أساس سنوي في ابريل 2013 من 13.9 في المئة على أساس سنوي في 2012 مدفوعاً بقوة الودائع تحت الطلب والودائع شبه النقدية الأخرى. وبعد تأثير الأوضاع النقدية الملائمة على التضخم محدود نسبيا حيث تحافظ المملكة على سياسة ضبط أسعار المواد الغذائية والوقود والتي تشكل جزءا كبيرا من سلة مؤشر تكاليف المستهلك.

خطط للتوسعة عند التأجير الكامل

بيتك الصناعية تسعى لإنشاء مصانع في «واحة بيتك»

قال رئيس مجلس إدارة واحة بيتك الصناعية، وهو المشروع التابع إلى بيت التمويل الكويتي - البحرين، أسامة الخاجة، إن شركات عالمية في قطاع النفط والغاز، وقطاع الألمنيوم، وقطاع الملابس الجاهزة تخطط لإقامة مصانع في البحرين باستثمارات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات.بحسب جريدة الوسط وأضاف الخاجة: «هناك محادثات في المراحل النهائية مع 3 شركات لإقامة مصانعها في واحة بيتك، الأولى أوروبية في مجال النفط والغاز، والثانية أميركية في قطاع الألمنيوم، والثالثة كذلك أميركية تعمل في مجال الملابس الجاهزة الراقية».

وأكد قائلاً: «إن إجمالي المساحة المؤجرة في واحة بيتك تبلغ 70 في المئة، وإن الشركات الثلاث الجدد ستغطي المساحة المتبقية»، مشيراً إلى أن الشركة العامة في مجال الألمنيوم وحدها تتحدث عن مساحة تبلغ 15 ألف متر مربع، وهي ستكون أكبر مصنع في الشرق الأوسط من نوعه.

وقال الخاجة: «إن هناك دراسات وخطط لتوسعة «واحة بيتك» عند تأجيرها بالكامل»، مؤكداً وجود أرض بجانبها تبلغ مساحتها 70 ألف متر مربع، يتم دراستها لإمكانية تطويرها كتوسعة لواحة بيتك.

وتحدث الخاجة عن توقيع اتفاقية تأجير مع «إم آر إس فاشينز» المحدودة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد لمدة 5 سنوات أخرى. وتصل المساحة الكلية للتأجير إلى أكثر من 9500 متر مربع من الوحدات الصناعية الواقعة ضمن المرحلة الأولى من واحة بيتك الصناعية في منطقة البحرين العالمية للاستثمار بالحد.

شركات عالمية تخطط لإقامة مصانع للنفط والغاز والألمنيوم وللملابس الجاهزة في البحرين

ويعتبر المستأجر الجديد «إم آر إس فاشنز» جزءا من الشركة الأم «ماست غارمنت كورب» التي تتخذ من هونغ كونغ مقرا لها، وتأسست في البحرين منذ العام 2000؛ إذ توظف في الوقت الحالي 1500 موظف، وتنتج ملابس عالية الجودة يتم تصديرها إلى تجار الأزياء العالميين.

والشركة العالمية هي الأخيرة في سلسلة شركات أجنبية التي مقرها «واحة بيتك» الواقعة في منطقة البحرين العالمية للاستثمار بمنطقة الحد الصناعية الحديث التي تم تجهيزها خصيصا لاستقطاب مزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى البحرين.

جانب من مشروع واحة بيتك

ومشروع واحة بيتك عبارة عن مجمع صناعي أقيم وفق أحدث التقنيات في منطقة البحرين العالمية للاستثمار، والتي تم تصميمها لجذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية. كما يمكن للشركات الأجنبية الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية التي وقعتها البحرين في أغسطس العام 2006.

وذكر الخاجة أن نحو 70 في المئة من مشروع الواحة الصناعية تم تأجيرها؛ إذ إنها استقبلت شركات صناعية معروفة من بينها الشركة الألمانية «سيمنز»، وهي أول شركة تشتغل في المشروع.

كما أن شركة «بي إف جي إنترناشيونال» «BFG International»، التي تعتبر رائدة في مجال تصميم وإنتاج مجموعة واسعة ومتنوعة من منتجات الفايبركلاس المركبة، قامت باستئجار 182 ألف قدم مربع من المساحات الصناعية.

وتستفيد الشركات المستأجرة لوحدات واحة بيتك الصناعية من مجموعة مزايا تشمل وحدات صناعية متطورة ذات مستويات عالمية، والإعفاء من ضرائب الشركات، وإمكانية تملك الأجانب بنسبة 100 في المئة، وبنية تحتية مميزة، وسهولة النفاذ دون جمارك إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي عبر شبكة ربط بري وبحري.

وتتألف الواحة من ست وحدات صناعية للتأجير تتكون الواحدة منها من أربعة أقسام ذات أحجام متساوية، لتوفير مزيد من المرونة في الخيارات؛ إذ تستطيع الشركة استئجار وحدة واحدة أو وحدات متعددة، من خلال مساحات مختلفة تتراوح بين 1000 و9600 متر مربع، كما تضم الواحة أيضا منطقة لخدمات الدعم والمساندة لتوفير المتطلبات اللوجستية كافة في منطقة البحرين العالمية للاستثمار.

ويستعد المسئولون في الشركة لبناء المرحلة الثانية من مشروع «واحة بيتك» وذلك بعد استكمال تأجير الوحدات المتبقية في المرحلة الأولى من المساحات المخصصة للشركات الصناعية في مدينة سلمان الصناعية بمنطقة الحد. وينتظر أن يتم ذلك في مطلع العام 2014.

واستطاعت منطقة البحرين العالمية للاستثمار جذب استثمارات محلية وأجنبية بلغ مجموعها 484 مليون دينار «1.3 مليار دولار» من خلال تشييد 71 شركة، خلقت نحو 8 آلاف فرصة عمل، في حين أن 23 مشروعا قيد الإنشاء.

من جهة أخرى، أفاد الخاجة أن مستثمرين صينيين لايزالون يبحثون الاستثمار في البحرين سواء بالشراكة أو الاستثمار في المقاولات والتجارة، في خطوة هدفت إلى الاستحواذ على الفرص المتاحة في المملكة.

كما يسعى مجلس التنمية الاقتصادية، المسئول عن رسم السياسات الاقتصادية للمملكة، إلى زيادة صادرات البحرين إلى الدولة الآسيوية العملاقة عن طريق تأسيس مكتب خاص داخل السفارة البحرينية في بكين بهدف مساعدة الشركات البحرينية الراغبة في تصدير منتجاتها إلى الصين.

كيبل تلفزيوني: موعد جديد لانعقاد العمومية

أعلنت شركة الكويتية للكيبل التلفزيوني «ك تلفزيوني» بأن الجمعية العمومية غير العادية «المؤجلة» سوف تنعقد يوم الاربعاء الموافق 17-7-2013 في تمام الساعة 11 صباحا في مقر الشركة حيث سيتم خلالها تعديل مواد من النظام الاساسي للشركة بما يتوافق مع القانون رقم 25 لسنة 2012 والقانون رقم 97 لسنة 2013 وتعديل المادة رقم 4 من النظام الاساسي والمادة 6 من عقد التأسيس والمتعلقة بأغراض الشركة.

«التجاري» يحصد المرتبة الثانية في برنامج مدير فرع معتمد

حقق موظفو البنك التجاري الكويتي مراتب متقدمة بين البنوك الأخرى في برنامج مدير فرع معتمد الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية. وبهذه المناسبة صرحت مدير عام إدارة الموارد البشرية بالوكالة هدى صادق قائلة: «ندرك في البنك التجاري الكويتي أهمية التدريب المستمر لموظفينا في إطار خططنا الرامية إلى منح العمالة الوطنية فرص التطور والرقي الوظيفي، لا سيما وإن هذا سوف ينعكس إيجابا على مستوى الخدمات المصرفية المقدمة لعملائنا وعلى الصورة العامة لمصرفنا». وأضافت السيدة هدى صادق مبينة بأن الدورات التدريبية المصرفية المتخصصة تساهم في زيادة كفاءة ومهنية ودرجة احترافية الموظفين وهو هدف يسعى إليه البنك التجاري.

هدى صادق

كما أشارت أن موظفو البنك التجاري قد حققوا المرتبة الثانية في برنامج شهادة مدير فرع معتمد من بين جميع البنوك المشاركة. وبهذه المناسبة قامت الإدارة العليا في البنك بتكريم المتفوقين ومنحهم شهادات تقدير لقاء جهودهم المبذولة واجتيازهم هذا البرنامج التدريبي بنجاح وتفوق. ومن المعروف أن هذه الشهادة الاحترافية لمدير فرع معتمد، توفر للمتدربين فرصة اكتساب المبادئ الأساسية والخبرة العملية المتخصصة المرتبطة بكافة الأعمال المصرفية، بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم وتأهيلهم لشغل وظائف قيادية في البنك، بالإضافة إلى ذلك فإنها تكسب المتدربين المهارات اللازمة لتأدية واجباتهم الوظيفية بكفاءة وفاعلية.

«VIVA» توفر نتائج الثانوية عبر خدمة الرسائل النصية

شعار «VIVA»

تطرح شركة الاتصالات الكويتية VIVA، بالتعاون مع وزارة التربية، خدمة مميزة للطلاب لتلقي نتائجهم الخاصة بامتحانات الثانوية العامة الأخيرة عن طريق الرسائل القصيرة SMS، على هواتفهم النقالة. ويستطيع طلاب الصف الثاني عشر الحصول على النسبة المئوية الخاصة بهم فور صدورها من خلال خدمة الرسائل القصيرة من VIVA، وتشمل الرسالة أيضا متوسط الدرجة النهائية. وبإمكان الطلاب الحصول على هذه الخدمة عن طريق إرسال رقم الجلوس الخاص بالامتحان في رسالة قصيرة مجانية الى الرقم «50860».

وتتقدم شركة الاتصالات الكويتية VIVA بأحرّ التهاني والتقدير لأبنائها وبناتها طلاب وطالبات الثانوية العامة في الكويت، الذين بذلوا جهودهم الكبيرة من أجل تحقيق النجاح والتفوق في الامتحانات الأخيرة.

وتتمنى VIVA في هذه المناسبة السعيدة دوام النجاح والتألق للجميع، وأن تكلل جهود أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات بالتفوق الدائم، سعيا لتحقيق الطموحات.

النفط الكويتي ينخفض 1.38 دولار

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 1.38 دولار في تداولات الاثنين ليستقر عند مستوى 95.57 دولارا مقارنة بـ 99.95 دولارا في تداولات يوم الجمعة الماضي. وسجل النفط الخام تراجعا في الاسواق العالمية على خلفية تحقيق مؤشر مديري المشتريات الصناعي في الصين «ثاني اكبر اقتصاد ومستهلك للطاقة في العالم» ارتفاعا خلال شهر يونيو الماضي ما اثر بصورة «سلبية» على اسعار الخام.

من جهة اخرى سجلت الامدادات النفطية لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» تراجعا للمرة الاولى في خمسة أشهر خلال شهر يونيو الماضي بعد تراجع الانتاج في ذلك الشهر بما يعادل 227 الف برميل ليبلغ 30.697 مليون برميل يوميا في المتوسط وذلك مقارنة بالقراءة المعدلة خلال مايو الماضي التي سجلت 30.924 مليون برميل يوميا في المتوسط. وتراجعت عقود خام «برنت» لتسوية شهر اغسطس المقبل بنحو 53 سنتا في تداولات امس مسجلة 101.63 دولار للبرميل في وقت سجلت فيه عقود النفط الخام الآجلة لتسليم ذات الشهر في بورصة نيويورك التجارية مستويات تداول عند 96.24 دولارا للبرميل مسجلة اعلى مستوى لها 96.59 دولارا للبرميل وادناه عند 96.07 دولارا للبرميل.

برنت يرتفع وسط قلق بشأن الإمدادات

لندن - «رويترز»: ارتفع خام برنت فوق 103 دولارات للبرميل أمس مواصلا مكاسبه للجلسة الثانية وسط بواعث قلق من تعطل إمدادات النفط من الشرق الأوسط وافريقيا وتحسن طفيف للتوقعات الاقتصادية.

وبحلول الساعة 1000 بتوقيت جرينتش ارتفعت عقود برنت تسليم أغسطس 11 سنتا إلى 103.11 دولار للبرميل بعد أن زادت 0.82 في المئة في اليوم السابق. وتقدمت عقود الخام الأمريكية تسليم أغسطس 14 سنتا إلى 98.13 دولارا للبرميل بعد أن ارتفعت أكثر من واحد في المئة عند التسوية يوم الاثنين.